

الجمهورية التونسية  
وزارة المالية

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص

المصلحة العامة  
بالمعرض

الجمهورية التونسية  
وزارة المالية  
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص  
المصلحة البلدية بالفحص

الحساب المالي  
لسنة 2016



## مجلس النيابة الخصوصية لبلدية الفحص

الدورة العادية الثانية لسنة 2017

اجتماع يوم الاثنين 2017/5/29

في يوم الاثنين الموافق للتاسع والعشرون من شهر ماي سنة 2017 وعلى الساعة العاشرة صباحا وبمقر بلدية الفحص عقد مجلس النيابة الخصوصية دورته العادية الثانية لسنة 2017 برئاسة السيد قدور ابراهيمي معتمد الفحص رئيس مجلس النيابة الخصوصية وبحضور السادة:

مستشار بلدي	- عبد العزيز الكحيلي
=	- المنصف العايش
=	- انيس العبدلي
=	- محمد مصباحي
الكاتب العام للبلدية	- عادل السهيلي
متصرف بالبلدية	- لطفي العياري
رئيس جمعية البيئة بالفحص	- الاسعد سحنون
مدير اسواق بلدية الفحص	- منير الكوكي
عمدة الفحص الشمالية	- حلمي الطرابلسي
عمدة الفحص الجنوبية	- حامد العجرودي
موظف متقاعد	- حمادي بن صابر
عمدة بنت سعيدان	- يوسف بوهاني

عمدة ذراع بن جودر	- المولدي بوزيد
عمدة وادي الخضراء	- عبد السلام بن حسن
مواطن	- فوزي بن عمارة
GMG fahs	- الطاهر بوقرة
مواطن	- الطاهر بوفاس
عمدة الغريفات	- حامد الشرعبي
مواطن	- مصطفى بن عون
جمعية المتقاعدين	- صالح الصغير
مواطن	- هشام الناوي
مواطن	- سمير الهمامي
مواطن	- رضا بن صالح
رئيس مركز الشرطة البلدية	- فتحي المهدي
مواطن	- محمد بن صالح
مواطن	- الحسن حراث

وثلة من متساكني مدينة الفحص ومختلف الاحياء الشعبية .

افتتح الجلسة السيد رئيس النيابة الخصوصية معتمد الفحص فرحب بالحاضرين والسادة اعضاء مجلس النيابة الخصوصية وكافة الاطارات المحلية والامنية والمواطنين متوجها بالشكر الى الادارة البلدية من اطارات واعوان وعملة لما يبذلونه من جهد في سبيل الارتقاء بالخدمات المقدمة من طرف مختلف المصالح لخدمة المواطن داعيا الجمي الى التعاون والتنسيق الدائم والمستمر ولدعم العمل البلدي في هذه الربوع مبرزا ان هذه الجلسة تعقد للنظر في المواضيع المدرجة بجدول اعمالها وتلاه على الحاضرين كالاتي:





قرار

(في درس الحساب المالي لسنة 2016)

ان الممضي اسفله قدور ابراهمي رئيس النيابة الخصوصية لبلدية الفحص ،  
بعد الاطلاع على القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14/5/1975 اخاصة الفصل 37 منه وعلى جميع  
النصوص التي نقحته او تممته،  
وعلى القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14/5/1975 المتعلق باصدار الاساسي لميزانية الجماعات العمومية  
المحلية العمومية وخاصة الفصل 26 منه وعلى جميع النصوص التي نقحته او تممته خاصة القانون الاساسي عدد 65  
لسنة 2007 المؤرخ في 18/12/2007  
وعلى الامر المؤرخ في 22 ماي 1941 المتعلق بإحداث بلدية الفحص،  
وعلى مداولة مجلس النيابة الخصوصية في دورته العادية الثانية لسنة 2017 بتاريخ 29/5/2017

قرار مالي

الفصل الاول: اوقف الحساب المالي لسنة 2016 كما يلي:

-المبلغ الجملي لمقاييض الميزانية:

خمسة ملايين واربعمئة وواحد وستون الف وثمانمئة وخمسة عشرة دينارا و 807 مليما 5.461.815.807

2- المبلغ الجملي النهائي لمصاريف الميزانية المادون بدفعها:

مليونين وستمئة واثنان وثمانون الف وستمئة وواحد وسبعون دينارا و 134 مليما 2.682.671.134

3- مبلغ نتيجة سنة 2016 التي يرخص في نقلها الى حسابات خارج الميزانية (الفائض الجملي للميزانية):

مليونين وسبعمئة وتسعة وسبعون الف ومائة واربعة واربعون دينارا و 673 مليما 2.779.144.673

4- مبلغ الاعتمادات بالعنوان الاول والباقية دون استعمال الى حد اختتام التصرف والتي يصرح بالغاؤها:

مائتان وخمسة الاف وسبعمئة وتسعة واربعون دينارا و 572 مليما 205.749.572

5- مبلغ اعتمادات الدفع بالجزئين 3 و 4 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال الى حد اختتام التصرف والتي يصرح بالغاؤها:

مليونين وثلاثمئة واربعة وعشرون الف ومائة وثمانية وثلاثون دينار و 747 مليما 2.324.138.747

6- مبلغ اعتمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال الى حد اختتام التصرف والتي سيقع تحويلها

الى التصرف الموالي (فائض الجزء 5):

مائة وواحد وخمسون الف ومائة وستة وثلاثون دينارا و 393 مليما 251.136.393

الفصل الثاني : الكاتب العام للبلدية وقابضها البلدي مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار.

رئيس النيابة الخصوصية  
معتد الفحص  
قدور ابراهمي

اطلعت عليه وصادقت  
10 جويلية 2017  
النائب  
النيكس ضيف الله